الانقلابات العسكرية في العراق دراسة تحليلية للفترة ١٩٥٨-١٩٧٩م

م.م. رغد جاسم حميد

المديرة العامة لتربية القادسية

lyj481849@gmail.com

ملخص:

يتناول بحث "الانقلابات العسكرية في العراق: دراسة تحليلية للفترة ١٩٥٨-١٩٧٩" وتأثير الانقلابات العسكرية على تأسيس وتطوير العراق الحديث، وتحليل تأثير الحركات الوطنية في هذا السياق، يهدف البحث إلى فهم النمط التاريخي والسياسي الذي حكم العراق خلال هذه الفترة المضطربة وتحديد العوامل التي أدت إلى وقوع الانقلابات العسكرية العديدة.

يتبع البحث منهجاً وصفيًا تحليليًا، حيث تستخدم الباحثة مجموعة متنوعة من المصادر التاريخية والسياسية لتوثيق الأحداث وتحليلها، وتسلط الدراسة الضوء على تطور العراق السياسي والاجتماعي منذ استقلاله عن الاحتلال البريطاني وحتى العام ١٩٧٩، وتبرز الدور الذي لعبته الانقلابات العسكرية في تشكيل هذا التطور.

يشمل البحث أهمية الانقلابات العسكرية في تغيير النظام السياسي والسياسات الداخلية والخارجية للعراق. تحلل العوامل الداخلية التي أدت إلى وقوع الانقلابات، مثل الصراعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتبحث في آثارها على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للبلاد. كما يناقش العوامل الخارجية التي أثرت على الانقلابات العسكرية في العراق، بما في ذلك التدخلات الخارجية والسياسات الإقليمية والدولية. تم التوصل إلى أن الانقلابات العسكرية كان لها تأثير كبير على تشكيل النظام السياسي في العراق وتحديد سياسته الخارجية، كما يشير إلى أن الحركات الوطنية لعبت دورًا هامًا في التأثير على الانقلابات وتشكيل مسار العراق الحديث.

الكلمات المفتاحية: الانقلابات العسكرية، العراق، الحركات الوطنية

Abstract:

The research "Military Coups in Iraq: An Analytical Study for the Period 1958-1979" deals with the impact of military coups on the establishment and development of modern Iraq, and an analysis of the impact of national movements in this context. The research aims to understand the historical and political pattern

that ruled Iraq during this turbulent period and determine the factors that led to the occurrence of multiple military coups.

The research follows a descriptive and analytical approach, as the researcher uses a variety of historical and political sources to document and analyze events. The study sheds light on Iraq's political and social development since its independence from the British occupation until 1979, and highlights the role that military coup played in shaping this development. The research includes the importance of military coups in changing the political system and internal and foreign policies of Iraq. It analyzes the internal factors that led to coups, such as political, social and economic conflicts, and examines their effects on the political stability and economic development of the country. It also discusses the external factors that influenced the military coups in Iraq, including foreign interventions and regional and international policies.

It was concluded that the military coups had a significant impact on the formation of the political system in Iraq and determining its foreign policy. It also indicates that the national movements played an important role in influencing the coups and shaping the course of modern Iraq.

Keywords: military coups, Iraq, national movements

المقدمة:

لقد مرت على العراقيين سنيين مليئة بالآلام حافلة بالتضحيات هي ثمرة صراع والذي بذل فيه الشعب العراقي أنهاراً من الدماء في سبيل نيل الاستقلال والحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الحكومات المتعاقبة، وشهد العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة تولى العديد من الأشخاص منصب رئاسة الدولة بدءاً بالعهد الملكي ومروراً بالعهد الجمهوري بمختلف مراحلها وكان كلاً منهم له صلاحياته الدستورية والسياسية، وقد تأثر الدور الذي قام به كل من هؤلاء بجملة من المعطيات التي أفرزتها البيئة الداخلية والخارجية، دخل العراق مرحلة جديدة من مراحل نظامه السياسي بإعلان الحكم الجمهوري في ١٤ يوليو ١٩٥٨ والذي شهد فيه تغيرات كبيرة وتبدل في سياساته الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى صراعات وانهيارات عسكرية واقتتال داخلي نتيجة هذه الأوضاع التي قادها في الغالب العسكر، وهذه بطبيعة الحال انعكس بمجمل أحداثه على الثورات الكردية التي وقعت إلى جانب هذا التغيرات السياسية الجديدة، إلا أنها لم تحقق أهدافها الأساسية مما دعاها إلى المواجهة العسكرية مع كافة تلك الحكومات.

أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من الدور السياسي والاقتصادي الناتج عن أثر الانقلابات العسكرية في دولة العراق هذه الظاهرة الجديدة القديمة أصبحت بدورها تشكل موضوعاً للنقاش والبحث في المؤسسات الجامعية والإعلامية، وهو ما جعلها تحتل أهمية كبيرة وتلفت انتباهي واهتمامي لبحثها كعامل أو متغير رئيسي يؤثر في سلوك الدولة وخاصة سلوكها الخارجي، وباعتبار الظاهرة التي لفتت انتباهي متكررة في إحدى دول العالم وهي

دولة العراق كدولة من دول آسيا وقبل طرح إشكالية دراستي سوف أعرض أهم الدراسات والبحوث التي قام بها الباحثون من قبل حول الظاهرة، لكونها تساعد على الفهم الجيد لطبيعتها وتؤدي إلى صياغة الإشكالية صياغة علمية وهو ما يدعم ويسهل عملية البحث في سبيل حلها.

أهداف البحث:

تكمن أسباب اختياري لهذا الموضوع لما أتوخاه منه في تحقيق الأهداف التالية المتعلقة بالعراق في المدة من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٩:

١- تقديم نموذج العراق كدولة عربية آسيوية شهدت أكبر عدد من الانقلابات العسكرية حتى غدت سمة مميزة لها.

٢- الكشف عن التأثير الذي تحدثه الانقلابات العسكرية على سياسة دولة العراق.

٣- إيضاح مفهوم الانقلاب العسكري وأسبابه.

إشكالية البحث:

الانقلابات العسكرية التي يستخدمها القادة العسكريون كوسيلة للوصول إلى السلطة تؤدي إلى عسكرة النظام السياسي وبالتالي عسكرة سياساته. وبما أن العراق عرف تكرار الظاهرة عدة مرات، فإن ذلك يطرح التساؤلات التالية:

ما هو تأثير الانقلابات العسكرية في العراق على طبيعة نظامه وسلوكه السياسي؟

وبتعبير أدق فإن مشكلة البحث تتحدد في التساؤل التالي:

ما هو تأثير الانقلابات العسكرية على سياسة العراق الخارجية؟

وتتضمن هذه المشكلة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ماذا نعني بالانقلابات العسكرية؟ وما هي الأسباب التي تؤدي إليه؟

- ما هو موقع الجيش في النظام السياسي العراقي؟ إذن ما هو دوره في السياسة الخارجية للدولة العراقية؟

منهج البحث:

يمكن تطبيق المنهج التحليلي في هذا البحث من خلال:

الخطوة الأولى: جمع البيانات

تتضمن هذه الخطوة جمع البيانات التاريخية المتعلقة بالانقلابات العسكرية في دولة العراق، مثل الوثائق الحكومية والكتب والدراسات والمقالات. وتشمل هذه الخطوة أيضاً جمع البيانات المتعلقة بالانقلابات العراقية.

الخطوة الثانية: وصف البيانات

تتضمن هذه الخطوة وصف البيانات التاريخية والبيانات المتعلقة بالانقلابات العراقية، بما في ذلك وصف مراحل الانقلاب من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٩، وتأثير الانقلاب في كل مرحلة.

الخطوة الثالثة: التحليل

من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالانقلابات العسكرية في دولة العراق والذي يتضمن مراحل الانقلاب من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٧٩ عن طريق البرامج المتعلقة بتحليل البيانات مثل Spss.
الدراسات السابقة:

١- دراسة (وائل علي احمد النحاس)، بعنوان صحافة القوميين العرب في العراق دراسة في جريدة الوحدة نموذجاً:

توضح هذه الدراسة الانقلابات العسكرية في العراق بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وإسقاط حكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣). صدرت جريدة ((الوحدة)) لسان حركة القوميين العرب في العراق ضمن صحف قومية عديدة بعد انتقالها من الدور السري الى العلني، فكانت للجريدة خطتها وأبوابها وصحافتها الخاصة وانفردت بالمقالات الافتتاحية التي حددت عن طريقها مواقفها تجاه انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. حركة الموصل ٨ آذار ١٩٥٩ وتجاه القضايا العربية المعاصرة (انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ في سوريا) والوحدة العربية (مصر، سوريا، العراق).

٢- دراسة (سلوى محمد لبيب) عام ١٩٧٥ بعنوان ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا بين النظرية والتطبيق:

توضح هذه الدراسة مفهوم الانقلابات العسكرية وتفسيرها من خلال تناول عدة نظريات عن الانقلابات العسكرية مثل نظرية التطور المؤقت للمجتمعات النامية ونظرية الميراث الاستعماري ومن نتائجها أن الانقلابات العسكرية تحدث عادة لأن مجموعة من العسكريين تقرر القيام بهذا الانقلاب وقد يكون هذا رد فعل لأزمة طويلة أو قصيرة المدى تمر بها الأوضاع في الدولة التي يحدث فيها الانقلاب. وهذه الأزمات غالباً ما تكون اقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم الانقلابات العسكرية وخصائصها في دولة العراق

المطلب الأول: مفهوم الانقلابات العسكرية وأسبابها

إن الانقلابات العسكرية تشكل حلاً نقيضاً لأسس الديمقراطية للحركة الجماهيرية أو ما يمكن تسميته بالحراك المجتمعي الطبيعي، الذي يفرز قيادات الدولة عبر انتخابات حرة ونزيهة وتعبير هذه الانقلابات عن انسداد أو استعصاء في قيام السلطة بواجباتها تجاه المواطنين وأمن البلاد أو عدم قدرتها على ضبط تناقضات المجتمع كما تعتبر إفرازاً طبيعياً لسلطة سياسية في ظل غياب بدائل كالأحزاب^١.

أولاً: تعريف الانقلابات العسكرية

من أهم التعريفات الواردة بشأن الانقلاب العسكرية هو تعريف ابابورت^٢ الذي يرى أنه حركة مفاجئة خادعة عنيفة وغير شرعية تحتاج إلى مهارة عالية من جانب القائمين بها من العسكريين هدفها تغيير الحكومة القائمة^٢.

ويتفق معه هرزي وابتز " في أن الانقلاب العسكري هو محاولة منظمة تنظيمياً دقيقاً من طرف العسكريين هدفها قلب نظام الحكم المدني، ويؤكد هرزي أن هذه المحاولات رغم مظهرها العسكري إلا أن مضمونها وهدفها سياسي وهو قلب نظام الحكم أيضاً، ويرى روز مري أو كان أن الانقلاب العسكري هو إستراتيجية خاصة للعسكريين هدفها الإطاحة بنظام الحكم القائم وجوهرها الهجوم المفاجئ على الحكومة القائمة، وبالتالي يمكن القول أن الانقلاب هو تحرك العسكريين للاستيلاء على السلطة بغية تحقيق طموحات وأطماع ذاتية بغية الاستفادة من كرسي الحكم، وذلك باستخدام ذرائع مختلفة ومتعددة.

ويرجع أول ظهور للانقلابات العسكرية كأحد الأشكال المعاصرة لاستخدام العنف في تهديد السلطة والاستيلاء عليها إلى القرن الـ ١٩ تحديداً ١٨٥١، عندما تزعم نابليون الضابط بالجيش الفرنسي انقلاباً عسكرياً ضد ملك فرنسا لويس السادس عشر³.

ثانياً: أسباب الانقلابات العسكرية

الأسباب الرئيسية التي تتمثل في:

- ميكانيزم انتقال السلطة: والذي نقصد به كيفية تداول السلطة والطريقة المتبعة لاختيار القائمين على السلطة التنفيذية في الدولة.

- الصراعات السياسية بين أفراد النخبة الحاكمة:

يلاحظ أن نظام الحكم في معظم دول العالم الثالث تنتشر بينها محاولات الحاكم للانفراد بالحكم. دون معارضة، وقد يصل الأمر أحيانا إلى التخلص من المنافسين باستخدام العنف وفي نفس الوقت العمل على كسب التأييد الجماهيري لشخصه فقط الأمر الذي يؤدي لظهور العديد من الصراعات والانقسامات في صفوف النخبة السياسية في قمة الهرم السياسي مما يهيئ لانتشار الاضطراب وعدم الاستقرار في الدولة وبالتالي يتدخل العسكريون بدافع حسم هذه الصراعات، واسترداد الاستقرار الداخلي، وعادة ينتهون إلى حسمه لصالحهم وسيطرون على مقاليد الحكم⁴.

- ضعف الممارسة الحزبية: رغم تنوع النظم الحزبية في دول العالم إلا أن بعضها يعمل بنظام الحزب الواحد والآخر بنظام التعدد الحزبي، لكن الملاحظ أن الحياة الحزبية ما تزال ضعيفة حتى أنها تعجز عن تعبئة الجماهير في اتجاه أهداف الحزب.

- المشكلات الاقتصادية المتراكمة: والتي تعاني منها معظم دول العالم والتي من أهم أسبابها اعتماد هذه الدول على المواد الأولية في التصدير مما يجعلها اقتصاديات تابعة للدول المتقدمة المستوردة لهذه المواد الأولية، وفي نفس الوقت تصبح مجرد أسواق استهلاكية تستورد السلع الصناعية الأساسية⁵.

- أزمة إعادة توزيع الدخل والثروات: هي كذلك من ضمن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع إلى حدوث التدخل العسكري الانقلابي بدعوة إعادة توزيع الثروات في المجتمع، وتحقيق العدالة

الاجتماعية وعموما يتخذ العسكريون من الأزمات والمشكلات الاقتصادية المتراكمة مبررا كافيا للتدخل تحت مسوغات تصحيح هذه الأوضاع

- انهيار البيئة الاجتماعية والسياسية

ليست هناك ظاهرة عسكرية فريدة ومستقلة عن الظواهر الاجتماعية الأخرى حتى يمكن دراستها وتحليلها بعيدا عن باقي المشكلات والتناقضات الاجتماعية الأخرى وتأثيرها، فظواهر المجتمعات الاقتصادية الثقافية وكذلك مجموع بنياتها، مبنية كلها أساسا على التناقض الصارخ والحاد، ويتضح هذا التناقض من خلال الفجوة العريضة التي تفصل بين الفئة المتعلمة والجاهلة وفي الفوارق الكبيرة بين سكان المدن وسكان الأرياف وفي التعارض الحاد القائم بين التطوريين والتقليديين، وأخيرا في انقطاع حلقات الاتصال بين الحاكمين والمحكومين لتوصيل الطلبات واستيعاب القرارات السياسية. كما يكمن عامل الضعف في هذه المجتمعات في كونها غير مستقرة ومتفككة ولم تكتمل وحدتها الاجتماعية بعد، بل إن بعضها يميل إلى الانهيار والانحلال نتيجة افتقادها للارتباطية الاجتماعية الصلبة القادرة على الوقوف في وجه الأزمات المتعددة التي تواجهها من سياسية، اقتصادية وعرقية وهذا الوضع يرجع في جوهره إلى:

فشل الأنظمة السياسية في عملية التكيف والتلاؤم مع الأوضاع الاجتماعية للدول النامية وسقوطها تحت ضربات معاول التقاليد والعادات القبلية المحلية، وذلك لأن كل الأشكال السياسية هي أنماط موروثية أو مقلدة للأنماط الغربية، بل تم زرعها بطريقة اصطناعية في أجسام محطمة فقدت القدرة على العمل الاجتماعي وإحداث التغيير والتطور داخل بنياتها الاجتماعية العتيقة، نتيجة السيطرة الاستعمارية عليها⁶. ولهذا لم يكن غريبا أن تكون النظم السياسية بعد الاستقلال أن تكون عاجزة تماما عن استحداث الحلول الناجحة للمشكلات الاجتماعية المتولدة عن المرحلة الجديدة والمطروحة أمام الأجهزة السياسية القيادية. انهيار التجمعات العسكرية والتنظيمات السياسية الوطنية بسبب إضاعة جهودها في المواجهات العرقية العقيمة، كما لم تتمكن من تحديد أرضية ملائمة لتوافق اجتماعي عام وقواعد صالحة للعمل السياسي، إضافة إلى فشل الأحزاب السياسية بما فيها الأحزاب الوطنية التي قادت حركة الكفاح من أجل الاستقلال في خلق تنظيم سياسي وإداري فعال ومحكم، وليس من المبالغة إذا قلنا بان تلك الأحزاب فقدت الالتفاف الشعبي الذي كانت تحظى به عشية الاستقلال وذلك بسبب عجزها عن تحديد أهداف سياسية واجتماعية جديدة ورسم إستراتيجية مرنة تمكنها من تخطي حواجز وتناقضات العرقية العشائرية وتسمح لها في نفس الوقت بتعبئة كل المجموعات وتجنيدتها لخدمة البلاد وتنميتها، كما فشلت من جهة أخرى كل الأحزاب السياسية في أن تكون مدارس للتكوين والتدريب السياسي وفرز القيادات السياسية، الأمر الذي فسح المجال لمؤسسات اجتماعية أخرى أن تقوم بهذه المهام وبطريقة شبه سرية في غالب الحالات ألا وهي النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والمنظمات الدينية وحتى المؤسسة العسكرية.

المطلب الثاني: خصائص الانقلابات العسكرية في دولة العراق

منذ الانقلاب العسكري الأول في تاريخ العراق عام ١٩٣٦ توالى الانقلابات على العراق لاسيما منذ انقلاب ١٩٥٨ وما بعده، والحقيقة أن الانقلابات كفعل عسكري كانت مرهونة دائماً بسببين، أحدهما معلن ويتعلق بأهداف سياسية معينة، والثاني غير معلن وهو عملية الاستيلاء على السلطة مع ما يترتب على ذلك من نفوذ وغلبة وامتيازات... الخ، ولم تكن الأهداف السياسية واضحة تماماً في الانقلاب الأول الذي قاده بكر صدقي، فقد قيل انه لوقف سيطرة ياسين الهاشمي على النظام السياسي، وقيل انه لدعم الاتجاهات اليسارية التي بدأت تظهر بشكلها القائم آنذاك. وقيل أيضاً أنها بسبب انتماءات الفريق بكر صدقي القومية " وفي انقلاب ١٩٤١ والذي أطلق عليه حركة مايس ١٩٤١ كان العامل السياسي أكثر وضوحاً رغم عدم غياب السبب الحقيقي، إلا أن الأمر اختلف تماماً انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ والذي أسقط النظام الملكي، والذي كان أول انقلاب في تاريخ العراق يقوم بتغيير شامل للنظام السياسي وليس مجرد إسقاط حكومة وسنحاول في هذا المطلب أن نبحث في ظاهرة الانقلابات وكيف أنها مرت بمرحلتين هما مرحلة التسييس ومرحلة الأدلجة.

أولاً: الانقلابات العسكرية وتسييسها.

ظلت الانقلابات العربية تدور في فلك السيطرة على السلطة مثل انقلابات ١٩٣٦ و ١٩٤١ في العراق وانقلابات حسني الزعيم^٧ ١٩٤٩، وسامي الحناوي في نفس العام، وانقلاب الشيشكلي^٨، ورأبها في سوريا حتى قيام انقلاب ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر)، والواقع أن نظام الرئيس عبد الناصر احدث انقلاباً جذرياً في الفكر السياسي العربي وعلى مستويات عدة، فقد كان للنجاح المدوي للانقلاب والنظام الذي جاء بعده اثر هائل في تقبل الشعوب العربية لفكرة الانقلابات واعتبارها عملاً ثورياً ممكناً قد يؤدي إلى نتائج راديكالية في تطور الشعوب العربية، بل انه وحتى الشيوعيون العرب اضطروا، تحت ضغط التأييد العام العربي إلى تكييف آراءهم الراضة للانقلابات بشكل من الأشكال، كما تراجع الدعوة للبرالية والديمقراطية الانتخابية حتى اختفت تماماً خلال الخمسينات والستينات. وهكذا تحولت الانقلابات العسكرية بعد أن شاعت كاريزما عبد الناصر في الخمسينات لتصبح حلاً لكل القوى السياسية على الأرض في العراق. كما أن النظام الملكي الذي ارتبط بالتحالف مع بريطانيا، ولم تعد فكرة الانقلاب نفسها هي الإغراء فحسب بل أصبحت تنظيمات الضباط الأحرار التي يفترض فيها أن تتكون من مجموعة رئيسية من صغار أو متوسطي الرتب من الضباط والتي تنتشر بشكل عمودي كتنظيم موطني غير متحزب يهدف إلى ترتيب الانقلاب ضد النظام الحاكم. وهكذا تأسس تنظيم الضباط الوطنيين في العراق والذي عرف أيضاً باسم الضباط الأحرار، ورغم أن الحزبية تسلت أحياناً إلى كثير من أعضاء التنظيم في العراق، إلا انه لا يمكن وصف انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ بأنه انقلاب مؤدلج، والواقع أن الرأي العام العربي ظل حتى السبعينات مأخوذاً بنجاحات حكومات الانقلابات العسكرية التي ظلت تحاول تقليد أو استنساخ كاريزما عبد الناصر بكل الطرق طوال هذه الفترة.

والواقع إن هذا النجاح كان عاملاً أساسياً في قرار كل الأحزاب الإيديولوجية آنذاك أن تؤسس تنظيماتها العسكرية للقيام بالانقلابات العسكرية وربما لم يخلو أي مشغل بالسياسة آنذاك من التفكير بالانقلابات كوسيلة لتحقيق أهدافه السياسية مهما بدت تلك الأهداف بعيدة عن التحقق بالانقلاب أو بغيره. وهكذا وبسبب دخول الأحزاب الإيديولوجية ساحة الانقلابات العسكرية، سرعان ما اختفت صيغة الضباط الأحرار اللإيديولوجية لتحل محلها الانقلابات الإيديولوجية، وبذلك اختفت الصيغة السياسية العامة للانقلابات العسكرية لتحل محلها الانقلابات العسكرية المؤدجة⁹.

ثانياً: الانقلابات العسكرية المؤدجة

هي تلك الانقلابات العسكرية التي قام بها ضباط ينتمون إلى أحزاب إيديولوجية لغرض إيصال أحزابهم للسلطة كهدف أساسي للانقلاب وقد رأينا كيف أن كثير من الضباط المنتمين لانقلاب ١٤ تموز كانوا منتمين بالفعل لأحزاب سياسية أو اتجاهات سياسية، لكننا لا نستطيع أن نقول أن انقلاب ١٤ تموز كان انقلاباً مؤدجاً لعدة أسباب، وهي:

١. إن قادة الانقلاب لم يكونوا من اتجاه إيديولوجي أو حزبي واحد، بل جمعهم هدف وطني واحد (كما قدره) وهو إزالة نظام حكم عميل كما اتفقوا عليه.

٢. لم يكن الانقلابيون في غالبيتهم العظمى منتمين فعلاً آنذاك لأي اتجاه حزبي محدد بل كانت جل انتماءاتهم فكرية محضة دون الانتماء الحزبي الصريح أي دون وجود خطة حزبية معينة للاستيلاء على السلطة لكنه بدءاً من ذلك التاريخ انتهى عهد الانقلابات السياسية العامة أو ذات الأهداف الوطنية العامة لندخل مرحلة الانقلابات المؤدجة. وقد بدأت ظاهرة الانقلابات المؤدجة منذ ذلك التاريخ لكن انقلاب ٨ شباط¹⁰ ١٩٦٣ يعتبر هو العلامة المميزة في تاريخ بدء الانقلابات المؤدجة والذي يعتبر نموذجاً للانقلابات العسكرية الحزبية والمؤدجة فقد صدرت الأوامر من القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي، بتشكيل اللجنة العسكرية في الحزب منذ الأيام الأولى لانقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ و كان هدفها يتمثل بنقطتين أساسيتين ضمان إدخال الشباب البعثي إلى الكليات العسكرية المختلفة بهدف ضمان الحصول على ضباط منتمين لحزب البعث والنقطة الثانية محاولة كسب الضباط الموجودين أصلاً في الجيش العراقي لحزب البعث وخصوصاً من الرتب الكبيرة، إذ يبدو أن حزب البعث في حينها قرر عدم الانتظار لحين تخرج كوادره من الكليات العسكرية وترفيعهم عسكرياً إلى مرحلة الانقلاب على النظام، فقرر استعجال الطريق في محاولة تجنيد ضباط جاهزين أصلاً للعمل معه في هذا الطريق، لاسيما بعد أن اتضحت ملامح انحياز نظام قاسم ليسار والشيوعيين ضد الضباط القوميون¹¹ وهم الكثرة الغالبة في الجيش العراقي آنذاك، مما جعل هؤلاء هدفاً سهلاً للكسب في كل الخطط الانقلابية من حزب البعث والذي كان في حينها الحزب القومي الأقوى على الأرض.

وبالإضافة إلى كل ما سبق فإن من المهم الإشارة إلى قضية أخرى في غاية الأهمية، حتى وأن لم تكن ذات علاقة بآلية الانقلاب نفسها إلا وهي قضية مستوى العنف الذي ازداد بمستويات خطيرة مع دخول مرحلة الانقلابات الحزبية أو المؤدلجة، فقد شهد انقلاب ١٩٣٦ وفيات بعض الضحايا وأولهم كان وزير الدفاع المنقلب عليه جعفر العسكري وقائد الانقلاب نفسه (بكر صدقي) ولم يتجاوز عدد كل ضحايا انقلاب ١٩٣٦ عدد أصابع اليدين رغم أن هذا العهد وصف بكونه أكثر العهود قسوة وإرهاباً في الزمن الملكي، وفي انقلاب مايس ١٩٤١ لم يحدث أي حالة وفاة أو قتل لشخص ما بعد هروب نوري السعيد¹² والوصي عبدالاله بن الملك علي لكن العراق شهد مقتل العديد من أفراد جيشه في مواجهات هذا الجيش مع الجيش البريطاني في مواقع الحبانية والشعبية، لكن العنف الحقيقي في تاريخ الانقلابات العراقية هو الذي بدأ مع انقلاب ١٩٥٨ الذي طال العائلة المالكة ورئيس الوزراء نوري السعيد¹³. ورغم الدموية المرعبة التي صاحبت انقلاب ١٩٥٨، ألا إن عدد ضحاياه كان محدوداً (٨) أفراد فقط، لكن هذا الجانب الدموي فتح المجال لدخول الصراعات السياسية في العراق مرحلة دموية لاسيما مع المزيد من الأدلجة التي بدأت تسيطر على مجمل العمل السياسي والحركات والأحزاب) أما في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. فقد انفتحت أبواب العنف على مصراعيها وبكل أشكالها الدموية بدءاً من مقاومة الشيوعيون للانقلاب في مواجهات وزارة الدفاع ومناطق أخرى في بغداد، حيث تضمنت التصفيات الإعدام بلا محاكمات والقتل المباشر... الخ، وكل ذلك من خلال تشكيل مليشيا الحرس القومي التابعة لحزب البعث¹⁴. وقد استمرت هذه التجربة الدموية لمدة عشرة أشهر، وكان هذا العنف الغير مسبوق مصحوب بفوضى هائلة وصراعات قاتلة بين الجيش والمليشيا وبين قيادات الميليشيا أنفسهم أدت إلى قيام انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وربما يعتبر انقلاب ١٨ تشرين الثاني هذا هو بداية سلسلة من الانقلابات التي حصلت بين هذا التاريخ وحتى ١٧ تموز ١٩٦٨ والتي لا يمكن وصفها بصفة الانقلابات المؤدلجة أو الانقلابات السياسية السابقة، لأننا لا نستطيع أن نتكر الانتماء الايديولوجي لقادة هذه الانقلابات، لكنها من جهة ثانية انتفت فيها معظم سمات الانقلابات الايديولوجية، وبالطبع لا يفوتنا أن نذكر أن كل هذه المحاولات لم تكن إلا محاولات لم يكتب لها النجاح كان هدفها استبدال فصيل قومي عروبي بفصيل آخر تحت أعدار وتبريرات الانحراف الايديولوجي أو من أجل تحقيق الوحدة. وكان العراق خلال هذه الفترة تحت حكم الأخوين عارف وعبد السلام وعبد الرحمن وقد سجل لنا تاريخ هذه المرحلة انقلابين عسكريين قام بهما عارف عبدا لرزاق العسكري القومي المعروف" لكن الانقلاب الايديولوجي الحزبي الثاني والأخطر تأثيراً بعد انقلاب ١٩٦٣ هو انقلاب تموز ١٩٦٨ والذي قام به حزب البعث أيضاً والذي يعتبر من الانقلابات العسكرية الناجحة في العراق¹⁵، إذ أن كل ما جرى من انقلابات بعدها كانت إما محاولات انقلابية فاشلة أو عملية تبديل السلطة ضمن نفس الفريق الحاكم، والواقع هو أن نتائج وصول حزب البعث للسلطة في ١٩٦٨ تمثلت بوصول مجموعة حديدية للامساك بالسلطة نهائياً مما أدى إلى إقصاء كامل للجيش عن التأثير السياسي، هذا الإقصاء الذي كان بسبب تشكل

الدكتاتورية التي صنعتها هيمنة الحزب الواحد على مقدرات البلد ولأول مرة منذ تأسيسه، والواقع هو أن قيادة حزب البعث بدأ أولاً بعملية إبعاد كاملة لكل الكوادر العسكرية الغير منتمية لهم، وإعداد جيش خاص لهم، ويقول الباحث عماد علو أن العملية أساساً كانت نوع من الصراع بين قادة الجيش وقادة البعث المدنيين انتهى لصالح الأخيرين. والواقع أن جهود القضاء على خطر الانقلابات العسكرية التقليدية قد انتهى بنجاح كبير مما فسح المجال للانقلابات الداخلية داخل نفس النظام والحزب أو من أحزاب أخرى وهي كلها باءت بالفشل حتى أوصلت صدام حسين إلى رئاسة السلطة في ١٩٧٩ بعد أن تغلب على جميع منافسيه داخل الحزب والدولة والحياة السياسية والأهم من كل ذلك أخضع الجيش برمته لإرادة حزبه أولاً ثم لإرادته هو شخصياً مما أفسح المجال لبدء مرحلة جديدة من العلاقة بين الجيش والسياسة في العراق وهي مرحلة استخدام الجيش لتحقيق المآرب السياسية لصانع القرار سواء كانوا حزبياً أم فرداً بدلاً من مهمته الأساسية في الدفاع عن الوطن كما يفترض¹⁶.

المبحث الثاني: الانقلابات العسكرية من العهد الملكي حتى سقوط بغداد (١٩٥٨-١٩٧٩)

المطلب الأول: ثورة قاسم ١٩٥٨

خلقت التحولات الاجتماعية فجوة شاسعة بين النظام الملكي المدعوم من بريطانيا وبين القوى الجديدة في العراق. ففي أواخر الخمسينيات أصبح من الطبيعي النظر إلى الملك والحكومة على أنهم خونة للعراق وعملاء للانكليز، يمنعون الشعب من التمتع بثروات بلاده البترولية ويخدمون الاستعمار.

وبعد العديد من المحاولات منذ العام ١٩٥٥، وفي ١٤ تموز ١٩٥٨ وقعت ثورة في العراق بدأها الجيش بزعامة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بقلب نظام الحكم وخلع عبد الإله. فالجيش الذي أنشأه فيصل عام ١٩٢١ لتوحيد العراق وتثبيت دعائم الأسرة الحاكمة في العراق، كان في العام ١٩٥٨ العنصر الوحيد في العراق القادر على وضع نهاية للحكم الملكي. ومن الملاحظ أنه لم تتحرك كتيبة واحدة عام ١٩٥٨ للدفاع عن الحكم الملكي ولكي يتأكد العسكريون الانكليز أنهم لن يعيدوا النظام الملكي إلى العراق، فإنهم اقتحموا قصر الرحاب وقضوا على الأسرة المالكة ومنها الملك فيصل الثاني نجل الملك غازي وله من العمر ٢٣ عاماً¹⁷. ولم ينج من القتل سوى زوجة عبد الإله التي اعتقد مقتحمو القصر بأنها قد ماتت. وفيما بعد تم دفن فيصل الثاني باحترام تقديراً لأبيه الملك غازي. أما جثة عبد الإله فلقد سلمها العسكريون إلى غوغاء الشارع الذين قاموا بجرها في طرقات بغداد لعرضها على الناس لعدة ساعات ثم قطعوها وعلقوا ما بقي منها على باب وزارة الدفاع¹⁸. وكان هذا الفعل تذكير لما قام به عبد الإله عندما أعدم قادة انقلاب الكيلاني عام ١٩٤١ فعلق جثثهم على باب وزارة الدفاع. كانت هذه الطريقة التي انتقم بها الجيش والشعب للملك غازي وللكيلاني وزملائه أما رئيس الوزراء نوري السعيد فلقد تمكن من الفرار من الانقلابيين، ولكن بعد

يومين عثر عليه الغوغاء متتكرراً في زي امرأة، فحاول ردهم بمسدسه ولكنهم قتلوه وسحلوه عدة مرات تحت السيارة، ثم دفنوه، وعادوا وأخرجوا الجثة وقطعوها إرباً، ووزعوا أصابعه وأعضاءه كجوائز¹⁹.

إذا تغافلنا عن أخطاء العهد الملكي، فإنّ الفترة الممتدة من العام ١٩٢١ إلى ١٩٥٨ كانت الأفضل بشكل نسبي في التاريخ العراقي في القرن العشرين من الناحية السياسية والاجتماعية. إذ إنّ الحركات الانقلابية في العديد من الدول العربية في الخمسينيات أدت إلى تأسيس دكتاتوريات سفاحة حكمت بالرصاصة والكراباج عشرات السنين وأوصلت بلاداً غنية إجمالاً إلى النهاية. ففي العهد الملكي في العراق كانت كافة الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية ممثلة بالبرلمان، وكانت المعارضة تنتقد الحكومة من دون أن تخشى انتقام السلطة أو عقوباتها. ولقد نجح نواب المعارضة كثيراً في تعطيل السياسات التي كان يرسمها القصر. كما أن العراق تميز بصحافة حية قبل العام ١٩٦٠ حيث كانت تصدر في بغداد والبصرة حوالي ٢٥ صحيفة بينها البلاد» و«الزمان» و«الأهالي» و«الأخبار» و«الشعب» و«الرأي العام» و«الاستقلال». أما في ما تبقى من القرن العشرين فقد تركزت الصحف العراقية على منشورات السلطة وبشكل خاص الجرائد اليومية الثلاث الثورة والجمهورية وبابل، صحيفة عدي ابن صدام حسين، وذهبت الأنظمة إلى «هندسة ديمغرافية الشعب العراقي ما أدى إلى مجازر وويلات عديدة»²⁰.

كان العنف السياسي ميزة من ميزات العراق منذ القرون الأولى للإسلام وحتى بعد مرحلة نهاية الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٨²¹. إذ بعد الثورة العراقية عام ١٩٥٨، حدثت مجازر وتمت تصفية أسرة الحكم الهاشمي في بغداد. وعندما علمت المستشركة البريطانية فريا ستارك»، وهي مسؤولة سابقة في إدارة العراق بالأمر علقت: «حتى دماء مجزرة بحق آل النبي ليست غريبة عن تلك الأرض»، إشارة إلى معركة كربلاء قبل ١٣٠٠ عام بين الجيش الأموي والإمام الحسين وإلى مقتل أفراد العائلة الحاكمة في العراق عام ١٩٥٨ وأصلها الهاشمي المتحدر من الرسول العربي²².

بعد ساعة من إذاعة راديو بغداد عن سقوط الحكم الملكي، خرج الى الشارع مليون عراقي للتعبير عن سرورهم. ولكن مظاهر الفرحة امتزجت بالنهب والتخريب والاعتداءات على الناس لدرجة القتل، وهذه سلوكيات لم يعتد عليها العالم العربي من قبل،. كما هاجم الغوغاء فندق بغداد حيث يقيم وفد رسمي من الأردن ضمّ عدداً من الوزراء والرسميين الكبار كان في بغداد لتوقيع اتفاقية الوحدة بين البلدين الهاشميين. فضرب المتظاهرون الأردنيين ودفعوهم إلى شاحنات لتسفيرهم إلى بلادهم ثم قتلوا عدداً منهم. وهاجمت عصابات مسلحة أحياء بغداد والبصرة والموصل وكركوك ومدن وبلدات أخرى. وخلال تلك الموجة من العنف والنهب التي رافقت الثورة وقع آلاف الضحايا. وفي خطوة للتخلص من العهد السابق، قامت السلطة الانقلابية باعتقال آلاف العسكريين والمدنيين المعروفين بولائهم للحكم الملكي²³.

وعلى الرغم من أن معظم هذه الجرائم البشعة كان عفويّاً، إلا أن سلوك زعيمة الانقلاب عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أثبت أن عقليتهما لم تختلف عن رجال الشارع. فلعدة أيام لم يحرك النظام الانقلابي

ساكناً لوضع حد للجرائم الجماعية الرهيبة، بل على عكس ذلك، كان أول عمل للقيادة الجديدة هو الاعلان عن محكمة الشعب المحاكمة أعداء الشعب»، على نمط محاكم التفتيش في إسبانيا الكاثوليكية ضد المسلمين واليهود في الأندلس ومحاكم الارهاب بعد الثورة الفرنسية²⁴. واعتقد قاسم أنه يلي ما يطلبه الناس فعندما التقى وزير خارجية كندا بول مارتن بقاسم في بغداد وسأله عن أعمال العنف في العراق، أحضر قاسم صورة له يحيي فيها الجماهير وأجاب ضيفه الكندي: هل تظن أن كل هؤلاء على خطأ؟.

وتقول المستشرقة البريطانية فريا ستارك إن الانقلاب فتح أبواب الجحيم لإطلاق روح التدمير والارهاب في العراق²⁵. لقد حدثت انقلابات عسكرية في مصر وسورية في الفترة نفسها، ولكن لا شيء يعادل مستوى العنف العراقي. في مصر عام ١٩٥٢ خلع الانقلابيون حكم الملك فاروق الشبيه بوضع العراق من حيث سيطرة الانكليز على الحكومة والبلاط، ولكنهم سمحوا له بمغادرة مصر مع كل أفراد عائلته. ولكن من ناحية أخرى لم يكن ما حدث في العراق مجرد انقلاب بل كما سنرى كان ثورة شملت كافة البلاد وقضت على كل ما قبلها وتحولت إلى عراق جديد.

من نتائج الثورة أن العراق أصبح تحت سيطرة عسكريين يحملون فكراً يسارياً يقضي بتوزيع الأراضي وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما أحدثت الثورة هزة عميقة في الشرق الأوسط. فهي وضعت حداً لحلف بغداد الموالي للغرب وأصبحت حكومة العراق في أجواء معادية لشاه إيران وهددت الحكم الهاشمي في الأردن بقيادة الملك حسين بن عبد الله²⁶ الذي وجد نفسه محاطاً بمعمعة عربية تمتد من سورية شمالاً والعراق شرقاً ومصر جنوباً وثورة في لبنان ضد حكم الرئيس كميل شمعون وأصبح العراق في قائمة الدول العربية المناهضة لإسرائيل، تحسب لها تل أبيب حساباً²⁷.

أطلق الفريق الذي قام بانقلاب ١٩٥٨ اسم حركة الضباط الأحرار على نفسه، أسوة بمجموعة الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر²⁸. ففي ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٥٢، قاد عبد الناصر حركة الضباط الأحرار في مصر للقضاء على النظام الملكي الذي دعمه الانكليز. ومن أسباب ثورة العراق غليان الشرق العربي ضد الاستعمار في تلك الفترة خصوصاً بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الذي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وغضب الوطنيين العراقيين على الدور الذي لعبه العراق آنذاك ضد مصر. حتى أن المظاهرات العفوية التي خرجت في شوارع بغداد دعماً لانقلاب قاسم وعارف كانت تهتف لعبد الناصر وللوحدة مع مصر وليس للانقلابيين المجهولين. كما أيد حزب البعث الصغير في العراق آنذاك القادة الجدد في العراق على أساس أنهم سيتجهون نحو وحدة مع مصر كما كانت حال سورية آنذاك. ولكن قاسم بين فيما بعد أنه بعيد عن نهج عبد الناصر ومشاريعه الوحدوية، وسيصبح نداً لعبد الناصر²⁹.

أدت ثورة العراق إلى خشية أميركا والغرب من دولة تضم مصر والعراق وسورية بقيادة عبد الناصر دولة كبيرة وغنيّة تتمكن من ابتلاع الدول العربية كافة وتهدد مصالح أميركا وأوروبا في السعودية ودول الخليج وتقف نداً متكافئاً لإسرائيل وإيران وتركيا. وكرّده فعل، تحركت أميركا ومعها بريطانيا لمنع الثورة من التمدد

فنزل المارينز في بيروت والانكليز في الأردن لدعم نظامي البلدين من السقوط لقمة سائغة بيد الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد الناصر، ومن ثم تجهيز للزحف على بغداد كما في المرة السابقة عام ١٩٤١. وحذر عبد الناصر من مغبة عدوان غربي على العراق يشبه العدوان الثلاثي على مصر قبل عامين وأكد أنّ أي اعتداء على العراق هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة³⁰. وازداد الحديث في الصحف الغربية عن مواجهة عسكرية عالمية بين الغرب ودول عربية بقيادة عبد الناصر تجرّ إليها الاتحاد السوفياتي وتهدد المصالح النفطية الغربية. لكن تطمينات قدمها قاسم للغرب أنّ الانقلاب هو قضية داخلية عراقية وأنه لا ينوي الانضمام إلى معسكر عبد الناصر، جعلت أميركا وبريطانيا تترثان³¹.

وفي ١٦ تموز بعد يومين من انقلاب بغداد تحرك عبد الناصر لزيارة موسكو للتشاور مع الرئيس السوفياتي خروتشيف، ثم قصد العراق في طريق العودة لبحث الأوضاع الإقليمية والدولية مع قاسم. لكن هذا الأخير منع طائرة عبد الناصر من الهبوط في مطار بغداد. وهكذا نفذ قاسم التزامه للغرب بحيادية ثورة العراق ومنع ناصر من زيارة بغداد. ذلك أنّ قاسم ورفاقه تخوّفوا من أن نزول عبد الناصر إلى الشارع في بغداد ولقاءه بالقيادات العراقية سيؤدي إلى توقيع ميثاق انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة كما كان يأمل ملايين العراقيين آنذاك. ولم يكن منع زيارة عبد الناصر الإشارة السلبية الوحيدة إذ استمر قاسم معارضاً لعبد الناصر في الفترة التالية فكسب رضا بريطانيا النسبي، ولكنه كسب أيضاً عداوة القوميين العرب في العراق ومنهم البعثيون والناصريون³².

لم تكن القوى القومية العربية في العراق تعلم بنية قاسم فوراً، فهو عين في البداية ناصرين وبعثيين في حكومته، ومنهم فؤاد الركابي رئيس البعث العراقي في ذلك الوقت وهو من عائلة شيعية. وكان عبد السلام عارف الرجل الثاني في النظام، أيضاً لا يعلم بمعارضة قاسم لعبد الناصر، فكان يهدف إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ويظن المراقبون أنه ينسق مع قاسم. في حين كان البعث العراقي يعتقد أن الوحدة العربية هي هدف الثورة وأنها على رأس أولويات الانقلابيين، ولكن قاسم كان متجهاً في مشاريعه نحو الداخل على مبدأ العراق أولاً.

وبسبب عدم بدء حوار وطني حول قضايا الوحدة العربية ومصالح العراق الإقليمية كما يراها، قاسم بدأت التناقضات بالظهور في الأشهر التي تلت الانقلاب مباشرة، حيث اتجه قاسم إلى الاعتماد على الحزب الشيوعي العراقي وبعض الضباط المستقلين وقاوم الوحدة مع مصر ولم يعر انتباهاً للبعثيين أو الناصريين. وكانت النتيجة استقالة الركابي من رئاسة الحكومة احتجاجاً على منهج قاسم في شباط ١٩٥٩، وافترق عارف عن شريكه بعدما أقاله قاسم من منصبه، ثم غادر العراق مؤقتاً وعاد ليحاول القيام بعمل انقلابي ضد قاسم، فاعتقله هذا الأخير وسجنه وحكم عليه بالإعدام ثم عفى عنه³³.

وهكذا خلال أشهر من قيام الثورة كانت نهاية المتحالفين ضد العهد السابق، وبدأت مرحلة حرب العصابات بين النظام ومعارضيه دامت حتى العام ١٩٦٣. أما خارج نطاق الشرعية والمؤسسات فقد ظهرت ميليشيات

مسلحة في العراق على غرار تلك التي ظهرت في لبنان في حرب ١٩٥٨. فأنشأ حزب البعث الصغير جماعة مسلحة كان لصادم حسين الشاب دور فيها، في حين شكّل قاسم عدة ميليشيات منها «المقاومة الشعبية» التابعة للحزب الشيوعي وشعارها ماكو زعيم إلا كريم لتكون قوة دعم للنظام خارج الأمن الداخلي والجيش³⁴. وأبدع في هذه الصناعة صدام حسين عندما استلم الحكم وأقام جيشاً خاصاً به خارج الجيش الرسمي³⁵.

وبتصريح من حكومة قاسم، عملت المقاومة الشعبية على اتخاذ ملامح القوى النظامية، فأقامت الحواجز في بغداد ودققت في بطاقات الناس، وبدأت بتفتيش السيارات ومضايقة المواطنين. ثم بدأت تدهم المنازل وتفتشها من دون إذن من الشرطة ومن دون أي حق قانوني. من ناحيتهم أطلق البعثيون حملات دعائية ضد قاسم فوزعوا منشورات مناهضة

له واعتدوا على عناصر المقاومة الشعبية بالضرب وأحياناً بالطعن بغية القتل. ولكن هذه الأعمال لم تعط أي نتيجة ذلك أن عضوية حزب البعث لم تتجاوز بضع مئات في ذلك الوقت ولم تشكل أي تحدّ للشيوعيين.

المطلب الثاني: انتفاضة الموصل

في آذار ١٩٥٩، أقام أنصار السلم، وهو تنظيم شيوعي آخر رعاه قاسم، مؤتمراً شعبياً في الموصل حضره مئات الألوف من الشيوعيين ومناصريهم الذين جاؤوا من كل أرجاء العراق. واستغل قائد الكتيبة المحليّة في مدينة الموصل الضابط عبد الوهاب الشواف الفرصة للانتفاضة على النظام. فأمر جنوده بالتدخل لإخراج المسؤول الشيوعي كامل القازنجي من الموصل³⁶. فدخلت على الخط قوات متعددة مناوئة للنظام وتحولت الفوضى التي سادت المكان إلى انتفاضة ضد عبد الكريم قاسم سرعان ما اتخذت منحى لا يمكن السيطرة عليه.

إذ بعدما دبّت الفوضى في المدينة، عمّتها موجة من العنف العرقي والطائفي لمدة أربعة أيام بلياليها. يقول حنّا بطاطو "إنّ الأكراد واليزيديين في الموصل وقفوا ضد العرب، ووقف المسيحيون من آشوريين وآراميين ضد العرب المسلمين، ووقفت قبيلة أبو المطيوت العربية ضد قبيلة شمر، وقبيلة غرغرية الكردية ضد قبيلة أبو المطيوت، وفلاحو ريف الموصل ضد ملاكي الأراضي، وجنود اللواء الخامس ضد الضباط، وسكان ضواحي الموصل ضد أحياء المدينة، وفقراء أحياء المكاوي ووادي حجار ضد الأغنياء في حي الدواسة، وعائلة رجبو ضد عائلة الأغوات، إلخ...³⁷، وكان البعثيون السوريون قد حاولوا إقناع قاسم أن يلتحق بالوحدة المصرية السورية فيشكل العراق وسورية ثقلاً ضد طموحات عبد الناصر الإقليمية. وفي حال رفض قاسم ارتد عليه البعثيون السوريون وأقنعوا عبد الناصر بالقيام بمحاولة زعزعة النظام العراقي لتقوية يد القوى الوحيدة العروبية في بغداد. وكانت المخابرات المصرية - السورية قد وعدت قائد انتفاضة الموصل بالدعم الجوي وقوات الإسناد، ولكن أياً من هذا لم يحصل. وأسفرت الانتفاضة عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، جاوز بضعة آلاف منهم قادة ومسؤولون في البعث والقوى الناصرية وضباط وجنود من الوحدات

النظامية، في حين لم يتأذى الشيوعيون ولا النظام القاسمي. وإلى جانب القتل المجاني، انتشرت أعمال السرقة والنهب والاعتداءات واقتحام المنازل وفي نهاية الأمر استطاع النظام من إخماد الانتفاضة، وعمد قاسم إلى اعتقال عدد كبير من الضباط الأحرار كانوا قد شاركوا سابقاً في ثورة ١٩٥٨، واقتيادهم إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى.

وجاء ردّ القوى القومية العربية ومنها البعث في نيسان ١٩٥٩، بمحاولة يائسة خطط لها حزب البعث بأوامر من فؤاد الركابي لاغتيال قاسم. فقدمت سورية، وهي بلد عضو في الجمهورية العربية المتحدة التدريبات والدعم اللوجستي للفرقة الاغتيالية. وبسبب غياب التنسيق بين قوى المعارضة، تأجلت العملية بعد فشل انتفاضة جديدة ضد النظام في كركوك تم قمعها بسرعة. وعادت عملية اغتيال قاسم إلى مرحلة التنفيذ في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩، وشارك فيها صدام حسين، وهو في الحادية والعشرين من عمره في شارع الرشيد في وسط بغداد بوضوح النهار أثناء مرور الرئيس العراقي في سيارته³⁸. وتمكن المهاجمون ومنهم صدام من إصابة قاسم بجراح بالغة وقتل سائقه. ولم تنجح المحاولة في قتل قاسم بل كانت محاولة عشوائية من حزب البعث أراد القيام بها بدون خطة مسبقة وبدون نضج لدواعي العمل السياسي. فلم يفكر البعثيون العراقيون في خطوات ما بعد الاغتيال كاستلام السلطة أو التحرك لاحتلال الإذاعة... إلخ³⁹، ما يدل على أن هذه المحاولة كانت عملاً إرهابياً منعزلاً لجأ إليه البعثيون في حالة يأس ولم يكن انقلاباً سياسياً يهدف إلى الهيمنة على السلطة، أصيب صدام برصاصة في هذه العملية وفر إلى سورية حيث أقام هناك لمدة ثلاثة أشهر التقى خلالها بميشال علق مؤسس حزب البعث الذي منحه العضوية في الحزب وقربه منه⁴⁰. ومن سورية غادر صدام إلى مصر مع ٥٠٠ بعثي عراقي، حيث تابع عدد منهم دراسته. وبقي صدام في مصر، طالباً وعاملاً في الأمور الحزبية حتى ١٩٦١، وفي تلك الأثناء صدر حكم من محكمة الشعب في بغداد بإعدامه رمياً بالرصاص. إن إقامة صدام في القاهرة ولدت في نفسه رباطاً عاطفياً مع مصر، وبعد فشل محاولات العصيان ومحاولة اغتيال قاسم عام ١٩٥٩، اقتنع قاسم من معارضيه داخل العراق، وجلهم من الضباط الأحرار و زملاء ثورة ١٩٥٨، ومن البعثيين. فعقدت محكمة الشعب برئاسة ابن عم، قاسم الكولونيل فاضل عباس المهداوي، عُرفت فيما بعد في العالم العربي تحت اسم محكمة المهداوي وأصبحت مثلاً يُضرب في القسوة السياسي⁴¹. وتوالى على المنصة ٥٧ متهماً تكلموا بجدارة مقنعة ضد نظام قاسم الذي خان أهداف الثورة والوحدة العربية. ولم يهتز المهداوي بقوة المنطق الذي جاء به المتهمون فأصدر أحكام إعدام بالجملة ضد ١٧ منهم وأحكام سجن ضد الباقين⁴².

صدمت هذه القرارات العالم العربي الذي كان يتابع مجريات المحاكمات من راديو بغداد، وخصوصاً دفاع صغار الضباط البعثيين الشجاع عن محاولة الاغتيال التي رأوا أنها تخدم مسألة الوحدة العربية وصرحوا أنهم لا يهابون الموت من أجل هذه القضية، وهاجموا المهداوي ومحكمته التي اعتبروها واجهة لأحكام صدرت بشكل مسبق، وامتلك هؤلاء الشبان المفوهون عطفاً شعبياً أفاد أحزابهم في انقلاب ١٩٦٣ فيما بعد.

وحتى لحظة مواجهة فرقة الإعدام بالرصاص حافظ المتهمون على رباطة جأشهم وتمسكهم بقضيتهم العادلة. فحقق البعثيون في قفص الاتهام وأمام فرقة الإعدام شعبية داخل العراق، ما لم تحققه قيادتهم في المنفى الدمشقي وما لم تتمكن من انجازه عشر سنوات من العمل الحزبي والكتابات والتنظيم والاتصالات مع العناصر الشابة، ولكن المصيبة، أن البعث ترجم التعاطف الشعبي ليس إلى نظام ديمقراطي بل إلى أعمال انتقامية عام ١٩٦٣ هزت الرأي العام العربي والعالمية أكثر من محاكمات المهداوي.

المطلب الثالث: انقلابات ١٩٦٣ والتصفيات الدموية

على الصعيد الدولي دعم الاتحاد السوفياتي قاسم بسبب منحه حرية العمل للحزب الشيوعي العراقي⁴³، كما قامت بريطانيا بدعمه أيضاً بسبب عداوته لعبد الناصر وابتعاده عن الوحدة العربية. ولكن الولايات المتحدة كانت تعتبر دوماً أن الشيوعية هي الخطر الأكبر والوحدة العربية أقل خطراً خصوصاً إذا كانت دولة الوحدة موالية للغرب. فقد كان موقف واشنطن ضد العدوان الثلاثي الذي قاده بريطانيا على مصر عام ١٩٥٦، إضافة إلى تفاهم عبد الناصر حول اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية فؤاد شهاب مؤشراً يجب أن تمتد تفاعلاته إلى استراتيجيتها العالمية في المنطقة، ولذلك وقفت أميركا مع عبد الناصر ضد قاسم⁴⁴، ووجد البعثيون أنفسهم في الجهة ذاتها مع الموقف الأميركي. وفي هذا السياق أعلن رئيس المخابرات الأميركية أن العراق الذي يحكمه قاسم هو أخطر بلد في العالم، وبدأت أميركا تتعامل مع أي جهة مستعدة لإزاحة قاسم ومنهم صدام وأصدقاؤه الذين تعاملوا مع مكتب المخابرات الأمريكية، في القاهرة واستمر شهر العسل بين واشنطن والقاهرة لبضع سنوات حتى انقلب إلى عدا و جفاء فيما بعد.

ولم يستمر الرضا البريطاني على حكم قاسم طويلاً، فقد كان مناهضاً لعبد الناصر ولكنه كان وطنياً محباً لبلاده ولم يكن تابعاً للانكليز الذين اختلف معهم في حزيران ١٩٦١ عندما بدأت بريطانيا خطوات لمنح الكويت استقلالها⁴⁵، فأعلن قاسم أن الكويت محافظة عراقية يجب أن تعود إلى الوطن الأم. ولقد كان موقف قاسم تكراراً لما قاله الملك غازي عندما كان هذا الرأي مقبولاً حتى لدى الكويتيين في الثلاثينيات، فأتارت هذه الخطوة مشاعر صدام الشاب المقيم في القاهرة فأبرق إلى قاسم مؤيداً. وأتبع هذا الأخير هذه الخطوة بقرار تاريخي سيغير تاريخ العراق، وهو القانون ٨٠ القاضي بحق الدولة العراقية استثمار وتملك أي أرض عراقية غير مشمولة بامتياز شركة النفط العراقي الأجنبية التي تسيطر عليها بريطانيا⁴⁶، والتي تملك امتيازات استخراج النفط وبيعه وتسويقه وتسعيه لمدة ٧٠ عاماً، فأرسل صدام برقية دعم ثانية. وبعد هذه التطورات، أصبحت لندن تنظر إلى قاسم كعدو لها. وكان موقف عبد الناصر من موضوع الكويت سياسياً بحتاً لا يتصل بعقليته القومية العربية. فهو التقى مع موقف بريطانيا وشن حملة ضد سعي قاسم إلى ضم الكويت وأرسل قوة عسكرية مصرية للدفاع عن الإمارة ضد أي عمل عراقي. فاعتبر صدام، الذي كان لا شأن أو وزن له في ذلك الوقت العمل المصري خيانة لمصالح العراق وحقه الشرعي في الكويت. وتزامنت هذه الأحداث مع رغبة سورية في الانفصال عن مصر، وهي رغبة أيدتها قيادة البعث، وعلى رأسها ميشال

عقل بقوة. فبدأت السلطات المصرية تشكك بالبعثيين وتراقب نشاطاتهم في القاهرة وتضيق هيمنتها على سورية. من ناحيتها بدأت المخابرات الأميركية خطوات للتعاون مع البعث لقلب حكومة العراق لتخوفها من أن العراق سيقع بيد الشيوعيين بالكامل عاجلاً أم آجلاً. فحدثت اتصالات واسعة مع البعثيين العراقيين في كل أماكن تواجدهم داخل العراق وفي القاهرة ودمشق وبيروت بموافقة الحكومة المصرية ورضاهما. ولم يكن قاسم من دون أصدقاء، إذ أبلغه جوزيف تيتو، رئيس يوغسلافيا، بالمخطط الأميركي ضد العراق. كما علم بتفاصيل عن التحضير لانقلاب ضده من بعض القادة البعثيين في كانون الثاني ١٩٦٣ ومنهم صالح مهدي عماش وعلي صالح السعدي، اللذان اعتقلتهما السلطات العراقية في ذلك الوقت. وهكذا اكتملت الصورة لدى قاسم عن مؤامرة لإسقاطه ضمت المخابرات الأميركية والبعثيين في المنفى وبعثيين في الجيش العراقي والمخابرات المصرية ومعارضين عراقيين عربيين و آخرين من الصف القديم، ولكن العلم المسبق لم يسمح لقاسم بالقضاء على المؤامرة، ويقال إنه لم يأبه لهذه المعلومات لاطمئنانه على ولاء القوات المسلحة واستقرار النظام⁴⁷. وواصل البعثيون تحركهم الانقلابي بقيادة الضابط أحمد حسن البكر الذي كان عسكرياً ولكنه لم يكن بعثياً. فقد أعتقل بعد انتفاضة الموصل عام ١٩٥٩، ولم يُحاكم، ولكنه انتسب إلى حزب البعث في السجن وأصبح فيما بعد رئيس الجناح العسكري في الحزب. وفي ٨ شباط ١٩٦٣ تحرك البكر مع ضباط آخرين غالبيتهم من تكريت، وبقوة ضئيلة من الجيش العراقي وثمانين دبابة ضد مكتب قاسم الذي كان في مبنى وزارة الدفاع. ولمدة يومين قاوم المدافعون عن قاسم، فتلقى البكر ورفاقه دعماً من أربع طائرات عسكرية هوكر هنتر بأمر منظر الوندائي⁴⁸، قامت بقصف المبنى. ولكن المعركة لم تنته ولم يقع قاسم في الأسر. وعندما رأى قاسم أن مئات الجنود والمواطنين يموتون استبسلاً في الدفاع عنه، قرر التنحي فنجح الانقلاب وبعد ثلاثة أسابيع، قام حزب البعث في سورية بانقلاب مشابه في دمشق، فسّر ميشال عفلق أنّ الحزب الذي أسسه سيحكم الآن بلدين عربيين في غاية الأهمية.

طلب قاسم لدى استسلامه الاحتفاظ بمسدسه والحصول على محاكمة عادلة وعلنية ولكن طلباته رُفضت. فصمت عن الكلام وقرر عدم التعاون مع الانقلابيين، وكان بطلاً في موته: إذ حكم عليه الانقلابيون بالإعدام فوراً، فلم يقل شيئاً. ولدى مواجهته لفرقة الإعدام رفض وضع العصاب على عينيه. وكانت آخر كلمة نطقها: "عاش شعب العراق!"⁴⁹. كان قاسم متواضعاً وشهماً ينام حتى آخر يوم من حكمه على سرير عسكري غير مريح ولم يكن يملك أي ثروة. وتبين لاحقاً أنّ حسابه المصرفي لم يزد عن ١٥ ديناراً عراقياً. ومن حسناته أنه أول من قام بإشراك الشيعة في حكومة العراق، وأنه على الرغم من دعم مئات الألوف من الشيوعيين وعراقيين آخرين أوفياء، إلا أنه لم يسأل أي ميليشيا ولم يسمح بتداول السلاح بين أيدي أنصاره، في حين استغل البعثيون وخصوم النظام كل فرصة لتهديب السلاح ولتشكيل قوتهم العسكرية. ولهذا السبب، فعندما طوقه الانقلابيون في مبنى وزارة الدفاع، هرع آلاف الشيوعيين والموالين لنجدته ولكن كان السلاح ينقصهم كما أن العراقيين يتذكرونه لأنه اهتم بالفقراء واعترف بحقوق الأكراد في أول خطاب له بعد ثورة

١٩٥٨، وكان أسلوب حياته الشخصية شبيهاً بعبد الناصر في ابتعاده عن مغريات المال وحياء القصور وتفضيله العيش البسيط. ومع أن صدام حسين حكم العراق لفترة ٣٥ سنة، إلا أن الشعب العراقي أحب قاسم أكثر من أي زعيم آخر في القرن العشرين. كما أن قاسم كان أول من قام بتعيين امرأة في منصب وزير في العالم العربي، هي الدكتورة نزيهة الدليمي عضوة في الحزب الشيوعي. واعتمد قانوناً مدنياً للأحوال الشخصية وضع حداً لظلم المرأة في المحاكم المذهبية على أنواعها، فمنحها حقوقاً في الميراث وفي الزواج والطلاق والوصاية على الأولاد⁵⁰.

ولم ينس الشعب العراقي قاسم حتى بعد أربعة عقود من مصرعه. ومنذ فترة ليست بعيدة، أزال أهل بغداد تمثالاً في وسط شارع الرشيد لـ «عبد الوهاب الغريبي أحد أعضاء حزب البعث الذين شاركوا صدام حسين في محاولة اغتيال قاسم عام ١٩٥٩. ورفع المواطنون مكانه تمثالاً لعبد الكريم قاسم وكتبوا فوق قاعدة التمثال: "سامحنا يا زعيمنا.. أن الأوان لنرد لك الاعتبار".⁵¹ وبرأيهم أن التاريخ لم ينصف هذا الرجل ولم يذكر أحد بموضوعية حسناته ومناقبيته وأعماله لفقراء العراق وللبلد ككل، حيث منحته الجماهير ولاءها. بعد انقلاب ١٩٦٣ قام النظام الجديد بأبشع عملية تصفية وإبادة عرفها العالم العربي ذلك الحين⁵². إذ قررت الحكومة البعثية الجديدة الانتقام لما حلّ بالقوى القومية عام ١٩٥٩ على أيدي الشيوعيين ونظام قاسم فأمرت بالقضاء على الشيوعيين والاشتراكيين وأنصار السلم ومناصري قاسم ولم تكن هذه الفئات قادرة على الدفاع عن نفسها لأنّ عبد الكريم قاسم منع تسليحها في فترة حكمه، في حين حافظ المسلحون غير النظاميين من بعثيين وغيرهم على أسلحتهم بعد نجاح انقلاب ١٩٥٨، وأصبحوا قوة عسكرية فعلية على الأرض خارج الجيش وقوى الأمن. وكان حزب البعث العراقي قد استوعب في تحليلاته لتاريخ سورية والعراق في القرن العشرين أن الجيش سيكون دوماً مصدرراً للانقلابات، فأقام قوة بديلة موازية وأسبغ على مسلحيه من حزبيين بعثيين وناصريين وغيرهم وأشقياء الشوارع على السواء صفة شبه رسمية، وأطلق عليهم اسم "الحرس القومي". قامت عناصر الحرس القومي الموالية للنظام الجديد بجرائم قتل ونهب وصبت غضبها على عناصر المقاومة الشعبية ذات الأغلبية الشيوعية الموالية لقاسم. ولئن احتكرت عناصر الحرس القومي ممارسة القتل الصوري المنفلت من أي قانون فقد جذبت آلاف الشبان ممن حُرّموا من السلطة والنفوذ ويهون أخذ القانون بأيديهم. فزاد عديد الحرس القومي من ٥٠٠٠ في آذار ١٩٦٣ إلى عشرين ألفاً في آب⁵³. وبأمر منذر الوندواوي المتعطش للدماء والذي حصل على لقب "حامي الثورة بعد قيادته القصف الجوي لوزارة الدفاع عشية الانقلاب، قامت ميليشيا الحرس القومي" بقتل آلاف المواطنين تراوح عددهم بين ١٠ آلاف إلى ٣٥ ألفاً⁵⁴. لقد كان المسلحون يطرقون أبواب المنازل وعندما يظهر أي شخص كان مطلوباً أو غير مطلوب كانوا يبادرونه برشقات من الرصاص. كما كانوا يحضرون الشيوعيين وغيرهم إلى غرف التعذيب حيث يقتلونهم ببطء. ولم تمر هذه التصفيات الجسدية بدون أي مقاومة تُذكر، إذ قاومت ٣٥ خلية شيوعية على الأقل الاغتيالات وتصدتّ بسلاح فردي للمداهمات العشوائية. وأحياناً كان مسلحو الحرس القومي يرتكبون

تصفيات جماعية، كعملية إطلاق الرصاص على ٣٠ شخصاً يقفون جنباً إلى جنب أمام فرق إعدام. ولم تكن هذه التصفيات بدون ثمن للعراق ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي؛ فجنون القتل أعمى النظام الجديد لأنّ الضحايا شكلوا العمود الفقري لثروة العراق البشرية آنذاك، حيث كان معظم القتلى من الكوادر العالية من محامين ومهندسين وأطباء وأساتذة جامعيين وطلبة إضافة إلى عمال ونساء وأطفال. وأشرف صدام حسين العائد من المنفى على الكثير من هذه النشاطات العنيفة ضد الشيوعيين الذين جمعهم الحرس القومي في مخيمات أو اعتقلهم في قصر النهاية، مركز وصي العهد الأمير عبد الإله⁵⁵.

وكان الحرس القومي يستعمل لوائح عن أعضاء الحزب الشيوعي العراقي جمعتها مكاتب المخابرات الأميركية في عواصم الشرق الأوسط وقدمتها للانقلابيين. فأدى ذلك إلى سقوط آلاف الأبرياء الذين أوشت بهم هذه اللوائح غير المؤكدة والتي لا تستند إلى أي دليل. وعلى سبيل المثال من أصل ٨٠٠ قتيل وصلت أسماؤهم إلى وسائل الإعلام الأجنبية، كان من بينهم ٧ من أصل ١٣ عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وعشرات الحزبيين والمناصرين لعبد الكريم قاسم. ولكن المئات من الباقين كانوا من غير الحزبيين. إذ كانت اللائحة الأميركية قديمة احتوت أسماء أشخاص لا علاقة لهم بالشيوعيين ومصادرها كانت من مسؤولين أمنيين من النظام الملكي السابق ومن مقيمين في بيروت ومن بعثيين لبنانيين ومن بعثيين عراقيين في القاهرة. وقام صدام بنفسه بأعمال تعذيب ومارس القتل ضد الشيوعيين حيث قال: "يجب أن نقتل أولئك الذين يتآمرون ضدنا"⁵⁶.

وأصبح الحزب الشيوعي العراقي أكبر ضحية لانقلاب ١٩٦٣. ففي أثناء حكم قاسم كان الشيوعيون يملكون كامل القدرة للسيطرة على الحكم. ذلك أنّ ٥٠٠ ضابط في الجيش العراقي كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي في حين لم يزد عدد الضباط البعثيين عن العشرة. ولكن توصيات الاتحاد السوفياتي الدائمة بضرورة التعاون مع قاسم دفعت الشيوعيين إلى صرف النظر عن الوصول إلى السلطة، ما ترك المجال مفتوحاً للأقلية البعثية لقلب الحكم وارتكاب المجازر. وقام الضباط الشيوعيون

بانقلاب في ٣ تموز ١٩٦٣ ردّاً على المجازر فردّ عليها النظام بمزيد من القتل. أما موقف واشنطن من النظام الجديد في ٨ شباط ١٩٦٣، فلقد اتضح بعد ساعات من الانقلاب، حيث قامت المخابرات الأميركية بالاتصال بالبعثيين لطمأنتهم ووعدت باعتراف أميركي سريع فتحسنت علاقات أميركا مع العراق بعد ذلك حتى أن المسؤول البعثي علي صالح السعدي الذي أصبح وزيراً للداخلية ونائب رئيس الوزراء صرح بالقول: «لقد جننا إلى السلطة على ظهر قطار السي آي إيه». كما أنّ الملك حسين أشار إلى أنّ الانقلاب جاء مدعوماً من المخابرات الأميركية لمحاربة الشيوعية. وكرة للجميل، قام البعثيون بتسليم أسلحة سوفياتية إلى المخابرات الأميركية ومنها طائرات ميغ ٢١ ودبابات من طراز «تي» وصواريخ سام لكي تتمكن الولايات المتحدة من دراسة جدواها والتفوق على موسكو⁵⁷.

وكان الأكراد، وبدعم من المخابرات الأميركية قد بدأوا عام ١٩٦١ انتفاضة ضد الحكومة المركزية التي كان يقودها قاسم. ولكن بعد الانقلاب البعثي، تغير الموقف الأميركي تجاه الأكراد، إذ قام الأميركيون بشحن أسلحة من إيران وتركيا إلى كركوك لتمكين الجيش العراقي من قمع الأكراد بدون هواده في نيسان ١٩٦٣. ولزيادة الأمل على الجرح، طلب الأميركيون علانية من جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني وقف الانتفاضة، بعد أن كانوا قد طلبوا منه في بداية العام ١٩٦٣ دعم الانقلاب البعثي ضد قاسم⁵⁸.

وتناول تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة الشأن الاقتصادي أيضاً، إذ منحت الحكومة العراقية امتيازات لعدة شركات أميركية منها بكتل وموبيل وبارسونز وغيرها. وأصبحت المخابرات الأميركية شريكة مباشرة للبعثيين في تنظيم الاستثمارات والمشاريع الأميركية في العراق. وكان عبد الناصر قد حذر قيادة البعث في العراق، وخصوصاً علي صالح السعدي من التورط أكثر في العلاقة مع المخابرات الأميركية بعدما علم عن تزايد الوجود الملحوظ للأميركيين في بغداد كواجهة للعلاقات التجارية، وأنه كان يعرف هؤلاء الأميركيين أنهم عناصر المخابرات الأميركية أثناء تخطيطه للانقلاب الذي أطاح بالملك فاروق في مصر عام ١٩٥٢. لكن على الرغم من أن أحمد حسن البكر قاد الانقلاب إلا أنه سلم الرئاسة إلى عبد السلام، عارف، شريك قاسم في ثورة ١٩٥٨، الذي كان يتمتع بشعبية في صفوف الجيش. لقد أدرك البعث الذي لم يتجاوز عدد أعضائه في ذلك الحين الثلاثة آلاف أنه لن يقدر أن يحكم العراق بمفرده، فعين عارف البكر رئيساً للوزراء وصدّام حسين عضواً في مكتب رئاسة الجمهورية. وشكل التحالف الانقلابي هيئة باسم مجلس قيادة الثورة على الطريقة الناصرية ضمت البعثيين وحلفاءهم⁵⁹. ولعب صدام دوراً أمنياً استخباراتياً فوق الدولة وفوق الحزب، وهو دور سيكسبه خبرة في هذه الأمور في العقود المقبلة. ومن أساليب صدام المخابراتية الأمنية المبكرة هي سعيه باكراً إلى دعم الجناح العسكري اليميني في حزب البعث ومحاربة الجناح المدني اليساري، وهذا الموقف كان يعكس رغبات ميشال علق مؤسس حزب البعث والمقيم حتى ذلك التاريخ في دمشق، ويعكس أيضاً تطلعات ضباط الجيش من البعثيين⁶⁰. ولذلك أثناء اجتماع قيادة الحزب بعد الانقلاب عام ١٩٦٣، دخل صدام مع مجموعة مسلحين إلى قاعة الاجتماع وأخرج السعدي وقاده إلى المطار ومن هناك إلى المنفى في إسبانيا⁶¹.

التكتيكات الساذجة التي سعت إلى تقوية يد العسكر وإقصاء المجموعات المنظمة والمتنفة في المجتمع أوصلت إلى نتيجة معاكسة إذ إنها أضعفت البعثيين وحرمتهم من قاعدة شعبية واسعة ومنحت الفرصة للرئيس عارف ليقوي مركزه. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، أي بعد أقل من عشرة أشهر على الانقلاب ضد قاسم، قام عارف بانقلاب ضمن الانقلاب على حلفائه البعثيين وأصبح رجل العراق القوي لأول مرة منذ ١٩٥٨. ففي البداية تساهل عارف مع حزب البعث لأنه كان رأس الحربة العسكرية التي أطاحت بقاسم وعين البكر نائباً للرئيس. ولكن بعدما استقر في الحكم ولجأت إليه الجماعات التي شكت تعسف البعث بدأ حملة مضادة لتصفية البعثيين من السلطة، فقام بعزل البكر وأمر باعتقاله تحت الإقامة

الجبرية في منزله. ثم أمر باعتقال عدد من ضباط الجيش التكريتيين وأصدر مذكرة جلب بحق صدام الذي فرّ إلى الشام. ووجد عارف دعماً جماهيرياً واسعاً عندما قام بحل الحرس القومي البغيض وأصدر ملفاً شاملاً عن جرائم هذه الميليشيا ودور البعث في المجازر. ولكن هذا الملف لم يذكر أي دور لعارف شريك البعثيين في الحكم ورئيس الجمهورية طيلة فترة هذه التصفيات الدموية.

وأصبح عارف محنكاً في شؤون الانقلابات وتكتيكات المحافظة على السلطة، بعدما تعلم من أخطاء البعثيين. فقام بإقصاء حلفاء مهمين لحماية نظامه واستفاد من أخطاء عبد الكريم قاسم الذي أخطأ بعدم تسليح حلفائه من خارج القوى الرسمية، فتوصل إلى صيغة تستفيد من الخطأين وأقام قوة عسكرية رسمية تمولها الدولة تكون موازية للجيش. وهكذا أسس عارف الفرقة ٢٠ في الجيش أطلق عليها اسم الحرس الجمهوري وخصها بتدريبات مميزة وأسلحة متفوقة بعكس ما أشيع فيما بعد أن صدام حسين هو صاحب الحرس الجمهوري ومؤسسه. وكانت مسألة حماية نفسه من البعثيين هي غاية عارف في تأسيس الحرس الجمهوري⁶².

وبعد خروج البعثيين من السلطة واستتباب الأمر لعارف، عاد الأكراد إلى الانتفاض ضد سلطة بغداد في نهاية عام ١٩٦٣، وكان ردّ النظام انتقامياً، إذ أثبت عبد السلام عارف أنه ألدّ عدو للأكراد في تاريخ العراق الحديث، حيث استعمل الطائرات لقصفهم بالنابالم الحارق والقنابل الكيماوية. ولم يسهم هذا القمع العسكري في التوصل إلى حل للمسألة الكردية، التي استمرت في طرح نفسها بقوة على الساحة العراقية⁶³. ولذلك قررت حكومة جديدة بقيادة عبد الرحمن البزاز مفاوضتهم عام ١٩٦٦ بنفسية منفتحة واستعداد لمنحهم بعض الحقوق. ولم يكن موضوع الحكم الذاتي للأكراد على طاولة المفاوضات آنذاك كما أصبح فيما بعد في عهد صدام حسين، إذ إنّ العراق في أواسط الستينيات لم يكن مستعداً لأي نوع من الحكم الذاتي الكردي، ذلك أن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ ١٩٣٠ خافت أنه إذا بدأ الأكراد بالحكم الذاتي فسينتهون بالاستقلال التام ودولة ذات سيادة تسيطر أيضاً على آبار نفط الشمال.

عام ١٩٦٤ عاد صدام، ابن الخامسة والعشرين من دمشق إلى العراق بعد تعيينه رئيساً للقيادة القطرية لحزب البعث بدعم من ميشال عفلق، فأحاط نفسه بمئات البعثيين والمناصرين⁶⁴، وبعد ذلك شارك في انقلاب قاد حزب البعث إلى السلطة في ١٦-٧-١٩٧٩م واكتسب القيادة بعد البكر، حيث تولى منصب رئيس الجمهورية بعد الإطاحة بالرئيس أحمد حسن البكر، وتجدر الإشارة إلى أنه منذ تولي صدام حسين لرئاسة العراق وحتى سقوطه لم يشهد العراق أية انقلابات عسكرية.

الخاتمة:

حكم العراق في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٧٩ من قبل حكام وصلوا إلى السلطة بطرق مختلفة ولم يكونوا مستعدين لإدارة الدولة. ويظهر ذلك جلياً في فترات حكمهم للدولة العراقية وفي كافة المجالات، وقد أثر ذلك تدريجياً على الجانبين الإقليمي والدولي. في العهد الملكي كانت سيادة الدولة العراقية أمانة الملك،

وبين يديه جميع السلطات والسلطات. ولم يكن هناك احترام للإرادة الشعبية لأن السلطة كانت في يد الملك وعدد محدود من شخصيات النظام الحاكم في ذلك الوقت. وبعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨، تغير نظام الحكم بشكل جذري من نظام ملكي إلى نظام حكم جمهوري. وتحت قيادة عبد الكريم قاسم، جرت التحولات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وألغى التمييز العنصري والطائفي والقومي، وأصبح الجميع شركاء في الدولة العراقية، وفي عهد الأخوين عبد السلام محمد عارف وعبد الرحمن محمد عارف، أعيد تشكيل النظام السياسي مع إلغاء المؤسسات التشريعية، واستبدال نظام المحاكم العسكرية، وظهور التحالفات بين العسكر، والانقلابات كثيرة. لكن بعد عام ١٩٦٨، تولى أحمد حسن بكر السلطة، ثم تولى صدام حسين نظام الحكم فيما بعد. ومع النظام العشائري والحكم العائلي واحتكار السلطة دون مراعاة السيادة للشعب الذي هو مصدرها الشرعي. ووضعت كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في أيدي مجلس قيادة الثورة المنحل الذي كان يمثل قلب النظام السياسي في ذلك الوقت. وهذا بدوره كان يخضع لرئيس الجمهورية لتلك الفترة، وبقي الوضع على ما هو عليه حتى سقوط النظام السابق.

النتائج:

١. شهدت دولة العراق مجموعة من الانقلابات العسكرية: خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٩ كان هناك تأثير كبير على النظام السياسي والسياسة الخارجية للعراق.
٢. تأثير الانقلابات العسكرية على السياسة الداخلية والخارجية: يتمثل في عسكرة النظام. السياسي وسياساته، وتغييرات في السياسات الداخلية والخارجية للدولة.
٣. أهمية دراسة الانقلابات العسكرية في العراق: كظاهرة تاريخية وسياسية، قد تساعد في فهم طبيعة هذه الانقلابات وتحليل تأثيرها على الدولة وسلوكها السياسي.

التوصيات:

١. تعزيز الاستقرار السياسي في العراق من خلال تعزيز الحوار والتفاهم بين الأطراف المختلفة وتعزيز العملية الديمقراطية وتعزيز حكم القانون.
٢. تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تنفيذ سياسات تحقيق التوزيع العادل للثروة والفرص وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.
٣. تعزيز الاستقلالية والشفافية في المؤسسات الحكومية والعسكرية وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
٤. تعزيز العلاقات الخارجية وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

- 1 بوخرص، غنية، الانقلابات العسكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية ١٩٧٨-٢٠١٠ جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٤، ص ٢٢.
- 2 علي، غاوي، ظاهرة العنف السياسي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، ص ٢٠.
- 3 مجلة المجهر، العدد ١٥- ٢٠٠٥، سيدي عبد الله ولد الشيخ، أسرار وتفاصيل الانقلابات في موريتانيا، ص ٥.
- 4 عبد العال، سيد، الانقلابات العسكرية في سورية ١٩٤٩-١٩٥٤م، مكتبة مدبولي، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م، ص ٥٤.
- 5 مولود، حمروش، الظاهرة العسكرية في إفريقيا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ٣٨.
- 6 النابلسي، شاكور، صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام ١٩٤٨-٢٠٠٠م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، ص ٣٤.
- 7 جريدة الأخبار، العدد ١٨٠٨، ٢٠١٢-٩-١٤، صويلح خليل، حسني الزعيم مفتتح الانقلابات السورية، دار الأخبار، بيروت، ص ١٩.
- 8 هاني، الخير، أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا، مكتبة الشرق الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص ١٨.
- 9 مجلة الدراسات السياسية والأمنية، العدد ٣، المجلد ٢، ٢٠١٩م، عبد الله حسن كمال، أثر تسييس الجيش في الاستقرار السياسي في العراق ١٩٢١-١٩٩٩م، ص ٢٠-٢١.
- 10 الدوري، سيف الدين، علي صالح السعدي وسلطة البعث الأولى ١٩٦٣، الدار العربية للموسوعات، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ص ١٦٠.
- 11 طقوش، محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ص ٢٥٨.
- 12 الصدر، حسين السيد محمد هادي، مناهل وخمائل، دار المحجة البيضاء، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص ٢٩١.
- 13 شريف، طاري ابراهيم، سيرة حياة الملك فيصل الثاني ١٩٣٥-١٩٥٨ أخر ملوك العراق، دار غيداء، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص ١٠٦.
- 14 سعيد، علي كريم، العراق البيه المسلحة، دار الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص ٨٦.
- 15 طقوش، محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٥، ص ١٧٧.
- 16 مجلة الدراسات السياسية والأمنية، العدد ٣، المجلد ٢، ٢٠١٩م، عبد الله حسن كمال، أثر تسييس الجيش في الاستقرار السياسي في العراق ١٩٢١-١٩٩٩م، ص ٢٠-٢١.
- 17 شريف، طاري ابراهيم، سيرة حياة الملك فيصل الثاني ١٩٣٥-١٩٥٨ أخر ملوك العراق، ص ١٠٦.
- 18 طقوش، محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ص ١٧٧.
- 19 الصدر، حسين السيد محمد هادي، مناهل وخمائل، ص ٢٩١.
- 20 ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، ص ٦٢.
- 21 خوري، دينا رزق، الدولة ومجتمع الولاية في الإمبراطورية العثمانية، تر: سلوى زكو، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٨، ص ٢٧٥.
- 22 محمود، نجاه سليم، معجم المعارك التاريخية، دار زهران، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص ٤٢٧.
- 23 سلوغل، ماريون فاروق، من الثورة إلى الدكتاتورية العراقية منذ ١٩٥٨، منشورات الجمل، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص ١٨٧.
- 24 السمر، عمار علي، شمال العراق ١٩٥٨-١٩٧٥، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى ٢٠١٢، ص ٣٧٨.
- 25 ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص ٧٦.
- 26 عبدالله هو شقيق فيصل الأول الهاشمي ملك العراق.
- 27 الزبيدي، مفيد، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، دار اسامة، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ٣٤.
- 28 طقوش، محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ص ٢٥٨.
- 29 لم يزد أعضاء حزب البعث في العراق عن ٣٠٠ عضو عام ١٩٥٥، في حين لم يتجاوز عددهم ٥٠ عضواً عام ١٩٥١م.
- 30 غنيم، عادل، جمال عبد الناصر وعصره، دار المعرفة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص ٢٣١.
- 31 سالم، أحمد علي، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص ٢٥١.
- 32 طقوش، محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ص ٢٨٦.
- 33 ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق، ص ٨٣.

- 34 ولعل نزعة الحكام لتأسيس ميليشيات خاصة كان مألوفاً في الشرق، فلقد استعمله الرئيس اللبناني كميل شمعون عام ١٩٥٨، وأسس ميليشيا خاصة به (النمور) بعدما رفض قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب الاستجابة لطلبه ضرب قوى المعارضة المسلحة في بيروت والجبل.
- 35 ماهر، سعد عبد القادر، تراتيل على شاطئ البحر قصة العراق، مكتبة سعد عبد القادر ماهر، الطبعة الأولى ٢٠١٩، ص ١٣٥.
- 36 التميمي، عبد الرحمن جدوع، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الاسرائيلية ١٩٤٧-١٩٧٩، دار المعتز، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٧، ص ٢٣٠.
- 37 بطاطو، حنا، العراق الكتاب الثالث الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٨٧.
- 38 البرزنجي، فوزي جواد هادي، مذكرات أمر لواء مشاة في زمن الحرب، دار الرمال للنشر، العراق، الطبعة الأولى ٢٠١٨، ص ٤٤١.
- 39 صالح، محمد علي، شخصية عبد الناصر في الوثائق الأمريكية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٥، ص ١٦٥.
- 40 خالد، زهير صادق رضا، محطات من ذاكرة صدام حسين، القيادة العامة للجيش الشعبي، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص ١٣٦.
- 41 حسن، صالح، بطانة السلطان أشباه رجال في دائرة الضوء، دار أور للنشر، العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ١٢٠.
- 42 الدوري، سعيد الدين، اللغز في إعدام ناظم الكزار وعبد الخالق السامرائي وأربعة آخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة ١٩٧٣-١٩٧٩، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص ٢٢٥.
- 43 الموسوي، كاظم، المطرقة والمنجل في العراق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص ٩٨.
- 44 بشارة، عزمي، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، المركز العربي لدراسة وأبحاث السياسات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص ٥٩.
- 45 رشدي، أحمد، الكويت من الإمارة إلى الدولة دراسة في نشأة دولة الكويت، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى ١٩٩٣، ص ٤٦٥.
- 46 عباسي، محمد، السفاح بين العراق والكويت الجريح، دار الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص ٥٨.
- 47 طقوش، محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ص ٢٨٦.
- 48 العبوسي، علوان حسون علوان، القدرات والأدوار الاستراتيجية لسلح الجو العراقي في الفترة ١٩٣١-٢٠٠٣، الأكاديميون للنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص ١٣١.
- 49 ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق، ص ٨٣.
- 50 دافيس، إيرك، مذكرات دولة السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، تر: حاتم عبد الهادي، دار الفارس، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ١٨٦.
- 51 الدوري، سيف الدين، علي صالح السعدي وسلطة البعث الأولى ١٩٦٣، ص ١٦٠.
- 52 طقوش، محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ص ٢٨٦.
- 53 الدليمي، عدنان محمد سلمان، أحر المطاف سيرة وذكريات، دار المأمون للنشر، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٢، ص ١٣٥.
- 54 سعيد، علي كريم، العراق البيرويه المسلحة، ص ٨٦.
- 55 سعيد، علي كريم، العراق ٨ شباط / فبراير ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص ٨٧.
- 56 ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، ص ٧٨.
- 57 طقوش، محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ص ٢٨٦.
- 58 ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص ٧٨.
- 59 الدوري، سيف الدين، علي صالح السعدي وسلطة البعث الأولى ١٩٦٣، الدار العربية للموسوعات، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص ١٦٠.
- 60 ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص ٧٨.
- 61 ديب، كمال تاريخ سورية المعاصر، دار النهار للنشر، بيروت، د.ط، ص ٢٥٥.
- 62 شاكور، محمود، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد العراق، ج ١١، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص ٣٧٠.
- 63 جواده، أحمد، أنا صدام حسين، دار الرقي للتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ٣٦.
- 64 الزمل، ناصر بن محمد، موسوعة أحداث القرن العشرين ١٩٧١-١٩٨٠، ج ٨، مكتبة العبيان، السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٥٥٣.

المصادر والمراجع:

١. البرزنجي، فوزي جواد هادي، مذكرات أمر لواء مشاة في زمن الحرب، دار الرمال للنشر، العراق، الطبعة الأولى ٢٠١٨.
٢. بشارة، عزمي، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، المركز العربي لدراسة وأبحاث السياسات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٦.
٣. بطاطو، حنا، العراق الكتاب الثالث الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٩.
٤. بوخرص، غنية، الانقلابات العسكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية ١٩٧٨-٢٠١٠ جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٤.
٥. التميمي، عبد الرحمن جدوع، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الاسرائيلية ١٩٤٧-١٩٧٩، دار المعتز، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٧.
٦. جريدة الأخبار، العدد ١٨٠٨، ٢٠١٢-٩-١٤، صويلح خليل، حسني الزعيم مفتتح الانقلابات السورية، دار الأخبار، بيروت.
٧. جوادة، أحمد، أنا صدام حسين، دار الرقي للتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.
٨. حسن، صالح، بطانة السلطان أشباه رجال في دائرة الضوء، دار أور للنشر، العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
٩. خالد، زهير صادق رضا، محطات من ذاكرة صدام حسين، القيادة العامة للجيش الشعبي، الطبعة الأولى ١٩٩٠.
١٠. خوري، دينا رزق، الدولة ومجتمع الولاية في الأمبراطورية العثمانية، تر: سلوى زكو، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٨.
١١. دافيس، إيرك، مذكرات دولة السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، تر: حاتم عبد الهادي، دار الفارس، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
١٢. الدليمي، عدنان محمد سلمان، آخر المطاف سيرة وذكريات، دار المأمون للنشر، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٢.
١٣. الدوري، سعيد الدين، اللغز في إعدام ناظم الكزار وعبد الخالق السامرائي وأربعة آخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة ١٩٧٣-١٩٧٩، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى ٢٠١٤.
١٤. الدوري، سيف الدين، علي صالح السعدي وسلطة البعث الأولى ١٩٦٣، الدار العربية للموسوعات، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٠.
١٥. ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
١٦. ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٣.
١٧. ديب، كمال، تاريخ سورية المعاصر، دار النهار للنشر، بيروت، د.ط.
١٨. رشيد، أحمد، الكويت من الإمارة إلى الدولة دراسة في نشأة دولة الكويت، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى ١٩٩٣.
١٩. الزمل، ناصر بن محمد، موسوعة أحداث القرن العشرين ١٩٧١-١٩٨٠، ج٨، مكتبة العبيان، السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
٢٠. الزبيدي، مفيد، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، دار اسامة، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.
٢١. سالم، أحمد علي، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى ٢٠١٦.
٢٢. سعيد، علي كريم، العراق ٨ شباط / فبراير ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى ١٩٩٩.
٢٣. سعيد، علي كريم، العراق البيرويه المسلحة، دار الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٢٤. سلوغلث، ماريون فاروق، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، منشورات الجمل، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
٢٥. السمر، عمار علي، شمال العراق ١٩٥٨-١٩٧٥، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى ٢٠١٢.
٢٦. شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد العراق، ج١١، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢.
٢٧. شريف، طاري إبراهيم، سيرة حياة الملك فيصل الثاني ١٩٣٥-١٩٥٨ أخر ملوك العراق، دار غيداء، الطبعة الأولى ٢٠١١.
٢٨. صالح، محمد علي، شخصية عبد الناصر في الوثائق الأمريكية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٥.
٢٩. الصدر، حسين السيد محمد هادي، مناهل وخمائل، دار المحجة البيضاء، الطبعة الأولى ٢٠١٤.
٣٠. طقوش، محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٥.
٣١. عباسي، محمد، السفاح بين العراق الذبيح والكويت الجريح، دار الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٠.

٣٢. العبوسي، علوان حسون علوان، القدرات والأدوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترة ١٩٣١-٢٠٠٣، الأكاديميون للنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٤.
٣٣. علي، غاوي، ظاهرة العنف السياسي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م.
٣٤. غنيم، عادل، جمال عبد الناصر وعصره، دار المعرفة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠١٣.
٣٥. ماهر، سعد عبد القادر، ترائيل على شاطئ البحر قصة العراق، مكتبة سعد عبد القادر ماهر، الطبعة الأولى ٢٠١٩.
٣٦. مجلة الدراسات السياسية والأمنية، العدد ٣، المجلد ٢، ٢٠١٩م، عبد الله حسن كمال، أثر تسييس الجيش في الاستقرار السياسي في العراق ١٩٢١-١٩٩٩.
٣٧. مجلة المجهر، العدد ١٥-٢٠٠٥، سيدي عبد الله ولد الشيخ، أسرار وتفصيل الانقلابات في موريتانيا.
٣٨. محمود، نجاة سليم، معجم المعارك التاريخية، دار زهران، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١١.
٣٩. الموسوي، كاظم، المطرقة والمنجل في العراق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١١.
٤٠. مولود، حمروش، الظاهرة العسكرية في إفريقيا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى ١٩٨١.
٤١. هاني، الخير، اديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا، مكتبة الشرق الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
٤٢. عبد العال، سيد، الانقلابات العسكرية في سورية ١٩٤٩-١٩٥٤م، مكتبة مدبولي، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
٤٣. النابلسي، شاكراً، صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام ١٩٤٨-٢٠٠٠م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.